جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائريةللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني	
الإسم واللقب	رزاز رتيبة	بن عمروش فائزة
المؤهل العلمي	/	/
الوظيفة	أستاذة مساعدة "أ"	أستاذة مساعدة "أ"
التخصص	/	/
المؤسسة	المدرسة العليا للتجارة-الجزائر	المدرسة العليا للتجارة-الجزائر
ملاحظات	/	

"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني"

الملخص: تزامنا مع الأزمة التي تعيشها الجزائر جراء التذبذبات التي تواجهها السوق النفطية ، ارتأينا دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل لمواجهة أخطار تدني قيمة البترول،باعتبارها من أحد المواضيع المهمة في الدراسات التطبيقية، وهذا راجع للخصائص والإمكانيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تؤهلها لأن تكون من إحدى الدعائم الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات الدعم.

Abstract : During the crisis and troubles the oil market is facing and its effect on the Algerian market ,small and medium enterprises are seen as the alternative solution that can save the country from the danger behind the oil's falling prices ,besides they are seen as one of the most important subjects in applied studies , due to the characteristics and potentialof this enterprises can have ,what makes it one of the launches bases that can rise with the national economy without looking back to oil sectors.

Key words: Small and medium enterprises, support strategies

مقدمة:

بينت الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي الأهمية البالغة للدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الثروة و القيمة المضافة و إيجاد مناصب الشغل ،الشيء الذي جعل الدول و الحكومات تهتم بها، من خلال سن قوانين و إنشاء برامج دعم لحمايتها و ضمان استمرار نشاطها .

من هذا المنطلق عملت الجزائر كغيرها من الدول على تعزيز دور هذا القطاع من خلال إبراز مكانته و الاهتمام به، باعتباره مدخل للنهوض بالاقتصاد الوطني ،الذي بات يشهد تذبذبات و عدم استقرار نتيجة التغير في ميكانيزمات الاقتصاد الدولي.

ففي ظل الاقتصاد الراهن للجزائر ،و مع ظهور أزمة انخفاض أسعار البترول ،أصبح لزاما على الدولة إيجاد البديل الذي يمكنها من تجاوز هذا الوضع ، من خلال إيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي :

- **ماهي مختلف آليات الدعم التي هيئتها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وماهو الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة لإنعاش الاقتصاد الوطني؟**

من أجل الإلمام بجوانب هذا الموضوع ارتأينا تقسيمه إلىمحورين أساسيين هما:

المحور الأول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استراتيجيات دعمها

المحور الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني.

المحور الأول :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استراتيجيات دعمها

أولا– ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:إن إيجاد مفهوم موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقى صعوبة لدى الباحثين نظرا للفروقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الكبيرة ،و التداخل الموجود بينها ، فما يعد مؤسسة كبيرة في بلد ما يمكن أن يعد مؤسسة صغيرة في بلد أخر و العكس ، و هذا راجع إلى التباين في النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات وكذلك إلى درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى.

1)– تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:هناك العديد من التعاريف التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف المعايير التي تعرف على أساسها فهناك معايير مختلفة منها:عدد العمال ،رأس المال ،رقم الأعمال ،القيمة المضافة و معايير أخرى ،كما يمكن الجمع بين معيارين أو أكثر، في الجزائر ارتكز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي جاء في القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و الذي ينص على مايلي :"تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، تشغل من 1 إلى 250 شخص ،لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار ،تستوفي معايير الاستقلالية"[1].حيث جمع المشرع الجزائري في هذا التعريف بين معياري عدد العمال و رقم الأعمال كما اشترط معيار الاستقلالية أي لا تتعدى مساهمة الأطراف الخارجية نسبة 25 % منها. حيث اعتبر هذا المفهوم مرجعا لكل برامج و تدابير المساعدة و الدعم لصالح هذه المؤسسات، وإعداد و معالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

2)– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتجلى الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[2]

– قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة، و منتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تلبي احتياجات و أذواق المستهلكين.

– قدرتها على العمل في الصناعات الحرفية و السلع الغذائية التي يتم الحصول عليها من الخارج، و بالتالي سد احتياجات السوق المحلي و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

– تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس نظرا إلى عدم حاجتها إلى رأس مال ضخم أو تكنولوجيا متطورة.

– قدرتها على العمل و الإنتاج في مجالات التنمية الصناعية المختلفة و بالتالي مساهمتها في توفير فرص العمل.

– قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع و الظروف المحلية التي قد لا تتوفر فيها مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة.

– تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة التي تحجم عنها المؤسسات الكبيرة ،مثال ذلك تخصص بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرير البترول ،أو التخصص في بعض أنواع الملابس غير نمطية التصميم ،و بالتالي تخفيض الواردات لهذه المنتجات و زيادة الصادرات غير البترولية.

– تعتبر الصناعات الصغيرة و المتوسطة نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما من خلال تركيزها على إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة التي تتطلبها صناعات معينة لمؤسسات صناعية كبرى.

– يعتبر انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة أو خدمات معينة عاملا مساهما في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقوم بأداء هذه الأعمال ، مما يجعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين.

– صغر حجم هذه المؤسسات يمكنها من الانتشار في المدن الصغيرة و المناطق النائية، مما يساهم في تحقيق التوزيع المتوازن لمؤسسات القطاع الصناعي.

3)– خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:اعتمدت الثورة الصناعية في أوروبا في بداياتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يتعدى عدد عمالها في الغالب 20 عاملا ،و استمر انتشار هذا النوع من المؤسسات إلى غاية ظهور المؤسسات الكبيرة ، إلا أن ذلك لم يلغ المؤسسة الصغيرة لما لها من خصائص تميزها نذكر أهمها في مايلي:[3]

– لديها عدد محدود من المستخدمين ،و لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة .

– تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستقلالية فلا تكون تابعة لمؤسسات أخرى و ليست فروعا لها حيث تتخذ قراراتها بحرية.

– مسير أو مسيرو المؤسسة هم الملاك أو المساهمين، و غالبا ما يكون المستخدمين من المقربين لذلك تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشخصية (la personnalisation).

– في الجزائر مؤسس أو مؤسسو هذه المؤسسات معظمهم من الشباب ، و هذا راجع لكون الجزائر لم تشجع إنشاءالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا مؤخرا ، و من بين الشروط التي وضعت للاستفادة من المساعدات أن لا يتعدى سن المؤسس 35 سنة في إطار وكالة دعم و تشغيل الشباب و يصل إلى 50 سنة في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

– يتميز هيكلها التنظيمي بالمرونة و يسمح باتخاذ القرارات بسرعة.

– الوظائف و المسؤوليات غير محددة بدقة حيث يمكن لنفس الشخص أن يؤدي عدة وظائف ،و نفس الوظيفة قد يؤديها عدة أشخاص.

– تدل الإحصائيات أن أكبر نسبة من المؤسسين لديه خبرة مهنية في قطاع المؤسسة التي أنشئوها (تعليما أو تكوينا مهنيا ليس بالضرورة عاليا).

– رأس مالها صغير،ويختلف من نشاط إلى أخر، كما أنها تعاني من قلة البدائل المتاحة للتمويل و صعوبة الحصول على القروض من البنوك لقلة الضمانات.

– تتجه إلى المناولة باعتبارها واحدة من أشكال الشراكة بينها و بين المؤسسات الكبيرة التي تمكنها من الاستمرار، و بذلك تتمكن من تحقيق رقم أعمال تغطي به التكاليف و تحقق الأرباح.

– تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تخصصا من المؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة.

ثانيا– المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المشاكل و الصعوبات التي تحد من مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، تتعلق هذه المشاكل إما بالجانب الإداري ، أو التمويلي أو التسويقي أو بالعقار الصناعي ، وفي مايلي شرح مختصر لمختلف هذه المشاكل:[4]

1)– المشاكل الإدارية و التنظيمية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور شديد في الخبرات الإدارية و التنظيمية و يرجع ذلك إلى سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية،فنمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة ، التي تأخذ بمفهوم التخصص الوظيفي ، و تفويض السلطة و تقسيم العمل ، و اللامركزية في اتخاذ القرارات ،كذلك هناك مشاكل إدارية متعلقة بالحكومة الجزائريةو المتمثلة في طول و بطء الإجراءات و الأنماط التسييرية ، الأمر الذي يطيل في مدة تجسيد المشاريع "فعلى المستثمر تخطي 30 مرحلة قبل الحصول على ترخيص إقامة المصنع ،بالإضافة إلى 3 أو 4 سنوات أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة".

2)– المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي: و تتمثل في صعوبة إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة المؤسسة ، بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته.

عدم تولي الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة تكون مكتملة البنية التحتية، فوضعية المناطق الصناعية مزرية بالجزائر ،بذلك يكون عبء تدبير المكان و الأبنية يقع على عاتق المستثمرنفسه مما يتطلب تجميد جزء من رأس ماله ،ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية و أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.

3)– المشاكل التمويلية :يعد توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء و تشغيل أي مؤسسة ،فرغم الإجراءات و البدائل التي أتاحتها الدولة الجزائرية كتخفيض أسعار الفائدة سنة 2002، و إنشاء صندوق دعم الاستثمارات برأس مال قدره 301 مليار دينار جزائري، و صندوق دعم التنافسية الصناعية برأسمال 2 مليار دينار جزائري ، و كذا صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال 30مليار دينار جزائري ، إلا أن مشكلة التمويل مازالت قائمة و ذلك راجع إلى :

– نقص منح التمويل طويل المدى و مركزية منح القروض.

– نقص المعلومات المالية .

– غياب الشفافية في تسيير منح القروض.

– عدم موضوعية شروط و قيود منح التمويل للقطاع الخاص.

– إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب منها ارتفاع نسبة المخاطرة،و تخوفها من عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها.

فمشكلة التمويل تعتبر أولى مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4)– المشاكل التسويقية : يقتصر النظام التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسويق المنتجات محليا أو جهويا ، فمشكلة التسويق تتمثل في نقص المنافذ التسويقية بسبب ضعف القدرات المادية للمنتجين ،كما تتمثل في نقص الخبرة لديهم و افتقارهم إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية و الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة المنتجات و بالتالي عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة ،كما أن مشكلة التسويق ليست فقط في الأسواق الأمامية و إنما كذلك في الأسواق الخلفية حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على المواد الخام بالكميات و الأسعار المناسبة ،و عدم قدرتها على الشراء بالجملة و التخزين، ذلك نظرا لإمكانياتها الضعيفة مما يدفعها إلى الشراء من السوق بأسعار مرتفعة مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج و عدم القدرة على المنافسة في السوق.

5)– المشاكل الجبائية :إن مشكلة الضرائب هي من أهم العراقيل التي يواجهها المستثمرون الجدد إذا رغبوا في إنشاء مؤسسة، و هذا للتكاليف الإضافية التي تقع على عاتقهم و التي من الممكن أن تجعل نشاطهم من بدايته فاشلا ،فارتفاع أسعار الضرائب و التقدير الجزافي لأرباح هذه المؤسسات حالة دون إعطائها فرصة استثمارية سواء كانت وطنية أو أجنبية ،حيث قد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين و يضطر إلىإعلانإفلاسه ،كما أن هذا الدين قد يشكل قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك ،مما أدى بهذه المؤسسات إلى الدخول في قطاع غير رسمي الذي يصب في خانة التهرب الضريبي ،هذا القطاع الذي يسبب مشكلة في معرفة الواقع الاقتصادي الحقيقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا– هيئات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر : اتخذت الجزائر العديد من الآليات و السياسات الهادفة إلى تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض به و ذلك على جميع المستويات،فقامت هيئات لدعم هذا القطاع و وضع برامج تنموية بخصوصه.

1)– الهيئات الداعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر : قامت الجزائر بإنشاء هيئات و منظمات من بنوك و مؤسسات متخصصة لدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01):هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اسم الهيئة	النشأة	الأهداف/ المهام
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994	-تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها -تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات للمستثمرين في هذا القطاع -المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -ترقية وسائل التمويل و تجسيد برامج التأهيل الاقتصادي و التشاور مع الحركة الجمعوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -تعزيز القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية المناولة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	تأسست سنة 1996 هي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة تابعة لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	-دعم و تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع -تسير وفقا للتشريع و التنظيم تخصيصات الوكالة ،لاسيما منها الإعانات ،و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل -تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة و الامتيازات الأخرى -متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط و مساعدتهم عند الحاجة -اقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية ، و تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشروع
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	أنشأتبموجب المرسوم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و هي متعلقة بتنمية الاستثمار	-تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لا نجاز المشروع -ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها -تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره -استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم -تبليغ المستثمر بقرار منحه أو عدم منحه المزايا المطلوبة -تضطلع بتنظيم مؤتمرات مهنية و أيام دراسية إعلامية -تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية و تجسيد المشاريع -نشر دلائل و منشورات و كتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق و التخصصات
صندوق ضمان قروض للم.ص.مFGAR	أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 حيث انطلق فعليا منذ مارس 2004	-تقديم الضمانات الضرورية لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية -متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق -التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها -إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة -تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه -تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات المؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه -ضمان الاستشارة و المساعدة للم.ص.م -اعداد اتفاقيات مع المؤسسات المالية
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004	-دعم و مرافقة المقاولين و تقديم النصائح و المساعدة التقنية لانجاز مشاريعهم -تقديم قروض بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد بينما الفارق تتحمله الخزينة العمومية -منح سلفة بدون فائدة قدرها 25% من كلفة المشروع ،اذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 100.000دج إلى 400.000 دج، و قد ترفع هذه النسبة الى 27%إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة(الجنوب أو الهضاب العليا) و إذا كان المستفيد حاملا لشهادة معترف بها

		-تقديم سلفة بدون فائدة مقدرة ب90% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تتعدى 30.000دج
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تحت وصاية وزارة العمل و الشغل و الضمان الاجتماعي	-دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة و الذين فقدوا مناصب عملهم و ذلك بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم -تمويل عمليات دعم الشباب و منحهم قروض بدون فوائد لإقامة مؤسسات صغيرة -التكفل بالدراسات و الخبرات و أعمال التكوين المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتكوين مستخدمين و توظيفهم خصيصا ليصبحوا مستشارين نشطين على مستوى المراكز -توسيع النشاط لصالح البطالين ذوي المشاريع ما بين 35 و50 سنة حيث أصبح مبلغ الاستثمار الإجمالي 10 ملايين دج ابتداء من 2010 بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج
صندوق ضمان قروض استثمارات الم.ص.مCGCI	أنشأ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 برأس مال قدره 30 مليار دج بدأ نشاطه الفعلي في 2006	-ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يكون الحد الأقصى القابل للضمان 50 مليون دج -تتعلق المخاطر المغطاة من طرف الصندوق بالقروض التي حل أجل استحقاقها و لم تسدد -يتقاضى الصندوق نظير تقديمه للضمان عمولة من طرف المستثمر بنسبة 0.5% سنويا عن المبلغ المتبقي
الوكالة الوطنية لتطوير الم.ص.م	أنشأت وفق المرسوم التنفيذي 05-165 و وفقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في 8 مارس 2004	-وضع حيز التنفيذ الاستراتيجيات و البرامج الوطنية لترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -تقييم فعالية و نجاعة تطبيق هذه البرامج و اقتراح التصويبات اللازمة -متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ما يتعلق بالإنشاء ،التوقف ،أو تغيير النشاط

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع [5]

2)- البرامج الداعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بوضع عدة برامج و اتفاقيات دولية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقيتها و تطوير قدراتها و كذلك إعادة تأهيل الطاقات المتوفرة لديها.

- **برنامج تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

إن تجاوز العقبات التي تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برامج تأهيل تسعى إلى تأهيل و تقوية تنافسية المؤسسات المحلية في أطار انفتاح الحدود و تصاعد وتيرة المنافسة، بحيث أنها تساهم في تحسين الأداء و خلق فرص العمل عن طريق تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فلتمكين مؤسسات هذا القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، لابد من إيجاد طريقة حديثة و ناجحة في عملية التأهيل لا تقتصر على حل مشكلات هذه المؤسسات و إنما تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل[6]، حيث قامت الوزارة بترقية التشاور لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا القطاع قصد إعداد مخطط استراتيجي لترقيته. و ذلكبتأسيس المجلس الوطني الاستشاري المكلف بترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الجمعيات المهنية، و السلطات العمومية[7].

- **برنامج التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

وقعت الجزائر عدة اتفاقيات دولية في إطار تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين هذه الاتفاقيات نجد:

-برنامج PAPME :جاء في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي ،و هو برنامج يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحسينقدرتها التنافسية حيث خصص له مبلغ 62.900.000 أورو، قدرت مساهمة الاتحاد الأوربي ب57.000.000 أورو، وساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 3.400.000 أورو،و الباقي أي 2.500.000 أوروتمنحه المؤسسات المستفيدة من البرنامج.[8]

-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: تمثل هذا التعاون في فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و كذا تقديم المساعدة الفنية لاستحداث نظم معلوماتية مواكبة لمتطلبات العولمة و المنافسة، وذلك باستغلال التجارب المتقدمة في الميدان للدول الأعضاء كماليزيا و اندونيسيا و تركيا.

– التعاون الثنائي : في مجال التعاون الثنائي خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة نذكر برنامج التعاون الجزائري الألماني، التعاون مع فرنسا و إيطاليا و كندا ،و كذلك النمسا و اسبانيا.

– البنك العالمي: تم التعاون مع فرع البنك العالمي و هو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كان هدفها تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الخدمات المصرفية لها مثل الاعتماد التجاري ،عقود تحويل الفواتير مع التكوين في الميدان .

المحور الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني

1)– تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (2004–2012)

الجدول رقم(02) : تطور عددالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (2004–2012)

طبيعة المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	550511
معدل تطور المؤسسات الخاصة		9,05	9,75	8,95	33,36	16,16	35,82	-17,25	7.55
المؤسسات العمومية	778	874	739	666	626	591	557	572	557
معدل تطور المؤسسات العامة		12,34	-15,45	-9,88	-6,01	-5,6	-5,75	2,7	2.62
الصناعات التقليدية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	160764
معدل تطور الصناعات التقليدية		10,77	10,56	9,53	9,06	33,25	-19,19	8,3	9.45
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	711832

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المراجع[9]

من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع سنوي مستمر،وقد عرف قفزة في عدده خاصة سنة 2008 أين وصل معدل تطور هده المؤسسات خلال نفس السنة إلى 33, 36 %،وهذا نتيجة إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة ، ولكن عند تحليل هذا الارتفاع نلاحظ أن المؤسسات الخاصة تمثل حصة الأسد من مجموع هذه المؤسسات نتيجة التوسع في إنشائها والدعم المقدم من قبل السلطات العمومية لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية، بينما تحتل الصناعات التقليدية المرتبة الثانية من مجموع هذه المؤسسات ، يقابله النسب الضئيلة لقطاع المؤسسات العامة والتي تعرف انخفاضا مستمرا في تطورها، وهذا ناتج عن تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاعالعام وخوصصة المؤسسات العمومي وهذا ما يفسر الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بهذا القطاع من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، والإصلاحات المنتهجة ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

2)– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (03) : تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مليار دج

السنوات / القطاع	2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	21,8	598,65	21,59	651	20,44	704,05	19,2	749,86	17.55	760.92	16,41	816,8	15,02	827,53	15,23	923,34
القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	78,2	2146,75	78,41	2364,5	79,56	2740,06	80,8	3153,77	82.45	3574.07	83,59	4162,02	84,98	4681,68	84,77	5137,46
المجموع	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4234.99	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,8

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع [10]

من خلال الجدوليتضح لنا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل وهذا راجع لمساهمتها في توفير مناصب الشغل كما لاحظنا سابقا، مما يؤكد الدور الإيجابي في مساهمتها في الناتج الداخلي الخامحيث نلاحظ أنه في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة ،وبالتالي مساهمتها الايجابية في النمو الاقتصادي. إذ كلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع،اذ يجزأ إلى جزأين أحدهما للاستهلاك مباشرة والآخر للاستثمار في المشاريع الصغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهها بدورها للاستثمارإلا

أنه من خلال مقارنة القطاعين العام والخاص يتبين لنا أن القطاع الخاص هو القطاع الأكثر مردودية من القطاع العام ، فهو الأكثر إقبالا على الاستثمار، وهذا دليل على مدى أهمية هذا القطاع في رفع مستوى الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، لذلك وجب على السلطات المعنية تقديم الدعم اللازم لهذا القطاع و مرافقتهم بغية تحقيقهم لأهدافهم المسطرة وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

3)– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.[11]

الجدول رقم (04) : تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السنوات	عدد السكان المشتغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة والصناعات التقليدية	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة في التشغيل%
2004	7798412	766678	71826	838504	10.75
2005	9492508	1081573	76283	1157856	12.20
2006	10109645	1190986	61661	1252647	12.39
2007	9968906	1298253	57146	1355399	13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	14.93
2009	10812000	1598635	51149	1649784	14.67
2010	10661000	1577030	48656	1625686	15.04
2011	11423000	1676111	48086	1724197	16.17
2012	11964000	1800742	47375	1848117	16.18

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع[12]

من خلال الجدول يتضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير فرص العمل،إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة ، مما يعمل على تخفيض حدة البطالة، وهذا راجع لاعتمادها على اليد العاملة البسيطة وعدم تركيزها على التكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وهذا ما يفسر التطور الملحوظ

خلال سنوات الدراسة لنسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد إنشاء الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها.

4)-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

الجدول رقم(05) : مقارنةصادراتخارجالمحروقاتبالوارداتللقطاعالخاص الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغيير	3,27	15,1	17,53	11,63	62,77	-45,9	54,63	32,73	1,76
	المساهمة في الصادرات الكلية	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96
الواردات		18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع[13]

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات خارج المحروقات. حيث لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات نسبة 2.93 %، هذا ما يدل على أن الصادرات خارج قطاع المحروقات دون المستوى المطلوب،مما يؤكد ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وعليه وجب تكثيف مختلف الجهود لترقية مجال التصدير خارج قطاع المحروقات من خلالوضع إجراءات وبرامج جديدة كفيلة بالنهوض بهذا القطاع ، وذلك بتنويعهللخروج من مخاوف تذبذبات أسعار النفط التي تؤثر بالدرجة الأولى على اقتصاد البلاد .

خاتمة: قامت الجزائر بالاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على آليات وبرامج تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة، إلى جانب إبرام اتفاقيات ثنائية مع عدة دول ، وهذا دليل على مدى وعي السلطات بضرورة تدعيم وتطوير هذا القطاع باعتباره احد المصادر الرئيسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة جراء انخفاض أسعار البترول، إذ يعتبر هذا القطاع كخيار استراتيجي بالنسبة لها كونه أصبح توجها جديدا وبديلا للبترول ، وذلك بالنظر إلى مساهمته الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني،

ولتحسين أداء هذه المؤسسات و مواجهة العراقيل التي يمكن أن تقف في وجهها، قمنا باقتراح بعض التوصيات التي تساهم في إرساء قاعدة اقتصادية قوية تقوم على هذا الصنف من المؤسسات،بغيةالرقي بمساهمة هذا النوع من المؤسسات إلى المستوى المطلوب ، **والمتمثلة في:**

- ☒ تهيئة المحيط الإداري والعنصر البشري والجهاز المصرفي إلى جانب تشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير للاستفادة من التجارب السابقة لمواجهة العراقيل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حتى تقوم بأداء وظائفها بصورة سليمة تمكنها من ضمان استمرارها وبقائها.

- ☒ تطوير المنظومة الإحصائية و المعلوماتية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء بنكمعلومات يتوفر على كافة البيانات والمعلومات الضرورية التي تسمح بتقديم التوجيهات اللازمة لهذه المؤسسات بهدف رفع قدراتها وتحقيق أهدافها، مع جعل الحصول على حوافز تشجيعية مرتبط بمدى تحقيق هذه الأهداف كنظام الإعفاءات الجمركية أو الضريبية.
- ☒ دعم سياسات تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى، كون أن هذه الأخيرة بحاجة إلى منتجات وخدمات توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في تكوين هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يساهم في خلق جيل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تطورا ونموا.

قائمة المراجع:

-(1) القانون 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر2001و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
-(2) حميدي يوسف – مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجزائرية في ظل العولمة- أطروحة دكتوراه -جامعة الجزائر -2008-ص108
-(3) لزهر العابد -إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -أطروحة دكتوراه -جامعة قسنطينة2 -2013-ص 28
-(4) أنظر كل من:- شعيب أتشي – واقع و أفاق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية -مذكرة ماجستير –جامعةالجزائر – 2008-ص 23
– غدير أحمد سليمة -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع و أفاق -الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -يومي 06/05 ماي 2013 جامعة الوادي -ص 05
-(5) هوامش الجدول رقم (01) : من اعداد الباحثتان بالاعتماد على :
– شعيب أتشي – مرجع سبق ذكره -ص 71
– بن بريكة عبد الوهاب- حبة نجوى -دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية و تقليص حجم البطالة – دراسة حالة ANSEJ و CNAC بسكرة- الملتقى الدولي حول إستراتجيةالحوكمة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة -جامعة مسيلة- 16 نوفمبر 2011-ص 06
– عبد اللاوي مفيد -جميلة الجوزي -ناجية صالحي -الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها في الجزائر -الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -05-06 /2013/05 -جامعة الوادي -ص 04
– بن خيرة سامي –بوخلوة باديس -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم التشغيل في الجزائر-الملتقى الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر-05-06 /2013/05-جامعة الوادي-ص 10
-www.cnac.dz consulter le 22/01/2017 a 14 :42
– محمد زيدان – الهياكل و الأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا -العدد السابع -جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف -2009 -ص 128
– العايب ياسين – دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -مجلة دراسات اقتصادية – العدد رقم01 -2014 قسنطينة 2 -ص 56
-(6) بن خيرة سامي -بو خلوة باديس -مرجع سبق ذكره -ص 09
-(7) شعيب أتشي – مرجع سبق ذكره – ص89
-(8) لزهر العابد – مرجع سبق ذكره -ص 235
-(9)هوامش الجدول رقم (02) : من إعداد الباحثتان بالاعتماد على :
– وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية- مدونة المؤشرات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية- تطور القطاع خلال الفترة 2003،2008- مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات-ص 3.

-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-bulletin d'information statistique de la PME n°18-2010-p9
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-bulletin d'information statistique de la PME n°20-2011-p11
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-bulletin d'information statistique de la PME n°22-2012-p9.

-(10)هوامش الجدول رقم (03) : من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement -op.cit-2011-p51.
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement -op.cit-2012-p42
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-bulletin d'information statistique de la PME n°24-2013-p50.

-(11)عبد الرزاق حميدي–عبد القادر عوينان–دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية –الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة– جامعة بالمسيلة–ص 05.

-(12)هوامش الجدول رقم (04) : من إعداد الباحثتان بالاعتماد على :

-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-op.cit-2010-p14.
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-bulletin d'information statistique de la PME n°23-2013-p13

-كربالبيغداد -دليميمصطفى -دورالقطاعالخاصوالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيتوفيرمناصبالشغل– الملتقىالوطنيالثالثحولسياساتالتشغيلفيإطاربرامجالتنميةوالإنعاشالاقتصاديفيالجزائر– جامعةالبويرة 2014– ص17

-(13)ربيعة بركات، سعيدة دوباخ– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر– الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010–2011 – جامعة بومرداس–2011–ص17

--Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement -op.cit-2011-p51
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement-op.cit-2012-p48
-Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement -op.cit-2013-p55